

الحل النموذجي لامتحان السداسي الثاني في مقياس المؤسسات المالية الدولية1- شرح المصطلحات بدقة واختصار: (02ن)

✓ الأزمة المالية: هي وقت عصيب في حياة المنظمة (مجموعة من الشركات، بلد، فرد)، فهي تعرف بفترة توتر، ويستخدم هذا المصطلح لتعيين مجموعة واسعة إلى حد ما والتي تشمل، على وجه الخصوص، أزمات العملة والأزمات المصرفية وأزمات سوق الأسهم، لكن المصطلح يستخدم أيضا لوصف أزمات الدين العام، يمكن للأزمة المالية، أن تمس فقط بعض البلدان، حيث تبدأ في بلد ما، يمكن أن تنتشر عن طريق العدوى وتصبح دولية.

✓ التنمية الاقتصادية: هي مجموعة الجهود والسياسات التي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتحسين الظروف المعيشية للسكان من خلال زيادة الانتاج والدخل وتوفير فرص العمل.

✓ التمويل: هو عملية تزويد الأفراد أو المؤسسات بالأموال اللازمة لتحقيق أهدافهم المالية، سواء كان ذلك لامتلاك عقار، تطوير مشروع تجاري أو الاستثمار في مجالات متنوعة.

✓ الاستثمار: هو عملية استخدام الأموال أو الموارد الأخرى في الأصول مثل الأسهم، السندات والعقارات بغرض كسب العائد عليها في المستقبل.

2- تسعى المؤسسات المالية الدولية من خلال البرامج والسياسات التي تقترحها على الدول الأعضاء إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها رئيسية وأخرى خفية والتي كانت سببا في إنشائها:

• الأهداف الرئيسية للمؤسسات المالية الدولية: (03ن)

- العمل على تحقيق الاستقرار النقدي على المستوى الدولي.
- تقديم المساعدة الفنية والمشورة في شتى المجالات المالية والاقتصادية.
- تشجيع وتنمية التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية.
- العمل على تحقيق استقرار أسعار الصرف.
- العمل على تطوير وتوسيع التجارة الدولية.
- تقديم قروض متوسطة وقصيرة الأجل لأغراض متعددة في مقدمتها معالجة الاختلال سواء في الميزانية أو ميزان المدفوعات.

• إن تحقيق هذه الأهداف يتم عبر وظيفتين أساسيتين هما: (02ن)

- وظيفة تمويلية: ويقصد بها تقديم القروض للدول الأعضاء وفق شروط معينة.

- وظيفة رقابية: خاصة بالمحافظة على استقرار سعر الصرف و مراقبة النظام النقدي الدولي

وتقديم المشورة في السياسة النقدية للدول الأعضاء.

3- تم إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مع نهاية الحرب العالمية الثانية في سياق السعي لبناء نظام اقتصادي دولي جديد أكثر استقراراً، وبأهداف محددة وسياسات مدروسة.

• أهداف البنك الدولي: (06ن)

- المساعدة في تحقيق النمو المتوازن في الأجل الطويل للتجارة الدولية.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق الضمان أو المساهمة في القروض أو الاستثمارات الأخرى التي يجري بها القطاع الخاص وذلك بتقديم التمويل بشروط معقولة لأغراض التجارية.
- علاج الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات للدول النامية.
- إعادة بناء اقتصاديات الدول الأعضاء بعد مخلفات الحرب العالمية الثانية وذلك بتوفير رؤوس الأموال للاستثمارات الإنتاجية سواء في صورة قروض أو استثمارات أجنبية بغرض زيادة مستويات التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي.
- علاج الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات للدول النامية.
- المساعدة في تعمير وتنمية أقاليم الدولة العضو وتحقيق معدلات نمو اقتصادي اعلي.

• ما المقصود ببرنامج التكيف الهيكلي: (01ن)

برنامج " التكيف الهيكلي " هو عبارة عن مجموعة التدابير الاقتصادية التي تهدف في النهاية إلى تعديل جذري في البنيان الاقتصادي و الاجتماعي من خلال تحرير الأسعار، تحرير الواردات والتحول نحو التصدير، القضاء على الملكية العامة، ويستهدف " التكيف الهيكلي " في المقام الأول إعادة التوازن المالي للبلدان التي تعيش في مستوى أعلي من ذلك الذي تكفله لها مواردها ، وذلك حتى يمكن حماية مصالح دائنيها أولاً، ثم " تعويمها " .

• الهدف من تطبيق برامج التكيف (التثبيت) من طرف صندوق النقد الدولي: (03ن)

يتمثل الهدف في زيادة قدرة البلد على الوفاء بالتزامات ديونه الخارجية، ونظراً لأن تشخيص الصندوق للمشكلة يتمثل في وجود فائض الطلب ، ولما كان هذا الفائض يترافق مع وجود فجوة في الموارد المحلية " زيادة معدل الاستثمار عن معدل الادخار المحلي " وبوجود عجز في الموازنة العامة للدولة وبارتفاع معدل التضخم ، وهي أمور ذات صلة بالاختلال الخارجي ، فإن منهج الصندوق يتمحور حول ما يسمى بإدارة الطلب الذي يهدف إلى خفض معدل نمو الطلب المحلي عن طريق :

-تخفيض نسبة عجز الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

- امتصاص السيولة المحلية لتخفيض معدل التضخم و تخفيض القيمة الخارجية للعملة.

4- هزت الأزمة المالية لسنة 2008 أركان الاقتصاد العالمي، ولم تكن هذه الأزمة مجرد اختبار لمتانة الأنظمة المالية العالمية فحسب، بل شكلت تحدياً فريداً لصندوق النقد الدولي بالأخص في إيجاد أهم السياسات الكفيلة لمواجهة آثار هذه الأزمة على الدول النامية: (03ن)

تعرض صندوق النقد الدولي لانتقادات واسعة النطاق لأنه لم يتوقع مدى خطورة الأزمة المالية ، لعدم الاضطلاع بأي دور، و بعدها زاد نشاط صندوق النقد الدولي كلما انتشرت الأزمة عبر العالم. في أكتوبر 2008، اضطرت عدة المبلغ الإجمالي للقروض المستحقة دول و في نفس الوقت طلب مساعدة صندوق النقد الدولي، الأمر الذي جعله يتساءل عن إمكانية تغطية كل الطلبات في ظروف الأزمة المالية الدولية، و من جهة أخرى ، أوضح صندوق النقد الدولي في تقريره عن التوقعات الاقتصادية العالمية أن البلدان النامية نفسها كانت ضحية للأزمة، و في مارس 2009، نشرت دراسة معمقة حول كيفية تأثير الأزمة على البلدان أشد فقراً وما يجب القيام به ، يمكن اعتبار تقرير صندوق النقد الدولي المقدم في مؤتمر الأمم المتحدة في نيويورك في يونيو ، كوثيقة مرجعية.

أدت الأزمة أيضا إلى زيادة موارد صندوق النقد الدولي الخاصة، ففي أغسطس 2009 أنشأ 283 مليار من حقوق السحب الخاصة، بما في ذلك 110 مليارات مخصصة للبلدان النامية كما أذن له مجلسه التنفيذي في سبتمبر ببيع أكثر من 400 طن من الذهب. يضاف إلى ذلك المساهمات الثنائية المطلوبة من الدول الأعضاء بحلول مجموعة العشرين. كانت عملية التمويل هذه ال تزال مستمرة في أكتوبر 2009 وقد وعدت سويسرا من جانبها، صندوق النقد الدولي بمنح ائتمان إداري بقيمة 12.5 مليار فرنك سويسري كمساهمة استثنائية محدودة في الوقت المناسب وفي دورته السنوية، التي عقدت في اسطنبول في أوائل أكتوبر 2009، قدم صندوق النقد الدولي تقرير حول إنجازاته الإيجابية، فقد قدم دعمه للبلدان الخمسة عشر التي طلبت اعتمادات خلال الأشهر السابقة، علاوة على ذلك ، فإن التزامه تجاه أفقر البلدان كان من شأنه أن يساهم في تنفيذ برامج فعالة ، ال سيما بفضل الشروط المبسطة والمحدودة التي فرضها صندوق النقد الدولي 2009.

الاطلاع على الورقة يوم الاثنين 25 ماي 2026 بقاعة الأساتذة (المقابلة لقسم القانون الخاص) على الساعة 11:30.